



مجلة الآداب للعلوم الإنسانية

المجلد التاسع، العدد الخاص (2)،

سبتمبر 2026، 148-109

Arts & Humanities Journal

Vol. 9, Special Issue (2),

September 2026, 109-148

Issn (النسخة المطبوعة): 3006-7561 Issn (النسخة الإلكترونية): 3006-757X

انعكاسات النزاع المسلح على جودة التعليم العام في مدينة تعز خلال المدة (2015- 2025)

الباحثة/ رشيدة سعيد الزيايدي

طالبة تمهيدي ماجستير- علم الاجتماع

تاريخ قبوله للنشر: 28 / 8 / 2026م

تاريخ استلام البحث: 10 / 7 / 2026م

<https://tuahj.org>

موقع المجلة:

انعكاسات النزاع المسلح على جودة التعليم العام في مدينة تعز خلال المدة (2015- 2025)

أ/ رشيدة سعيد الزيايدي

طالبة تمهيدي ماجستير - علم الاجتماع

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات النزاع المسلح الدائر في اليمن على جودة التعليم العام في مدينة تعز، باعتبارها واحدة من أكثر المناطق تضرراً خلال المدة 2015 - 2025م. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع مسار النزاع، والمنهج الوصفي التحليلي لتفسير البيانات الميدانية التي تم جمعها باستخدام أداة المقابلة المعمقة، مع عينة قصدية مكونة من (20) مفردة من العاملين في الحقل التربوي في مديريات مدينة تعز الثلاث (المظفر، القاهرة، صالة).

كشفت النتائج عن تداعيات بالغة على جميع مكونات المنظومة التعليمية؛ إذ تعرضت البنية التحتية لأضرار جسيمة، فقد تدمرت أو تضررت أعداد كبيرة من المدارس جزئياً أو كلياً، مع نقص حاد في الموارد والتجهيزات والكتب المدرسية، كما أدى انقطاع رواتب المعلمين منذ 2016م، ونزوح أعداد كبيرة منهم إلى ترك المهنة، وهو ما فاقم أزمة النقص في الكوادر المؤهلة، وقد ترتب على الاعتماد الواسع على معلمين بدلاء ومتطوعين غير مدربين؛ تأثير سلبي في مهارات الطلاب وتحصيلهم العلمي. وأظهرت الدراسة أيضاً أن الطلاب عانوا مشكلات نفسية وسلوكية عميقة أثرت سلباً في انتظامهم الدراسي ودافعيتهم للتعليم. كما أثرت الصدمات والضغوط الاقتصادية في أداء المعلمين وعلاقاتهم التربوية مع الطلاب. فضلاً عما سببه النزاع المسلح من تدهور شامل في جودة التعليم بمدينة تعز، نتيجة تضافر عوامل بنيوية، ومادية، وبشرية، ونفسية مختلفة.

الكلمات المفتاحية: انعكاسات، النزاع المسلح، جودة التعليم، التعليم العام، تعز.

The Repercussions of Armed Conflict on the Quality of Public Education in the City of Taiz During the Period (2015 - 2025)

Rasheda Saeed Al-Ziyadi

Master's Student of Sociology

Abstract

This study aims to examine the impact of the ongoing armed conflict in Yemen on the quality of public education in the city of Taiz, which is one of the most affected regions in the period 2015-2025. The study used a historical approach to trace the evolution of the conflict and a descriptive-analytical approach to interpret the field data collected through in-depth interviews. The study sample included 20 participants who were purposively selected from the education sector in the three districts of Taiz City (Al-Mudhaffar, Al-Qahirah, and Salah).

The results indicated deep impacts across all parts of the education system. The educational infrastructure was widely damaged, with many schools partially or destroyed. There were also acute shortages of educational resources, equipment, and textbooks. The suspension of teachers' salaries since 2016 and the displacement of many teachers have led to large numbers of teachers leaving the profession, deepening the shortage of qualified teaching staff. The students' academic achievement and learning outcomes were negatively affected due to the extensive use of substitute and volunteer teachers who were not trained. The study also revealed that the students had serious psychological and behavioral problems which affected their attendance and motivation to learn in school. Moreover, economic shocks and financial stress affected the performance of teachers and their relationships with students in education.

Furthermore, the armed conflict has led to a decline in the quality of education in Taiz City, due to a combination of structural, material, human, and psychological factors.

Keywords: armed conflict, educational quality, impact, public education, Taiz..

أولاً: مقدمة الدراسة ومنهجيتها:

يحظى التعليم بأهمية محورية في مسار التنمية، باعتباره أحد الركائز الأساسية في بناء الأمم وتعزيز قدراتها البشرية، وتتعامل الدول الحديثة مع المؤشرات التعليمية بوصفها جزءاً رئيساً من مؤشرات التنمية البشرية والمستدامة؛ إلا أن واقع الحرب وعدم الاستقرار في اليمن حالاً دون تحقيق هذه المؤشرات، وأدى إلى اتساع الفجوة التعليمية بين اليمن وبقية الدول، فقد شهدت اليمن -منذ ستينيات القرن الماضي- سلسلة متعاقبة من النزاعات المسلحة التي امتدت آثارها إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، غير أن الحرب التي اندلعت عام 2015م تُعدّ الأكثر حدة والأشدّ تدميراً؛ إذ خلّفت تداعيات واسعة على البنية التحتية، لا سيما في قطاع التعليم.

وتشير تقارير متخصصة إلى أن إجمالي عدد المدارس المتضررة بلغ نحو (2783) مدرسة، منها ما نسبته (10.8%) دُمّرت كلياً، و(48.6%) تضررت جزئياً (نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، 2023، ص2).

وقد أسهم النزاع في نزوح أعداد كبيرة من الأسر داخلياً، وهجرة أخرى إلى خارج البلاد، الأمر الذي أدى إلى مغادرة العديد من الكوادر التربوية المؤهلة، واتخاذ متطوعين بدلاً عنهم؛ ما انعكس سلباً على جودة التعليم ومخرجاته، ونتيجة لهذه الظروف، التحق كثير من الطلاب بالمدارس وتخرجوا منها دون اكتساب الحد الأدنى من المهارات الأساسية.

مشكلة الدراسة:

يواجه التعليم العام في محافظة تعز تحديات وجودية تُهدد بضياح جيل كامل؛ إذ تُظهر التقديرات حرمان ما يزيد عن 70% من الطلاب من الحصول على تعليم جيد، فضلاً عن تدمير ما يتجاوز 50% من البنية التحتية التعليمية، وتُظهر البيانات كذلك أن النزاع المسلح أدى إلى انقطاع رواتب نحو 70% من المعلمين منذ أكتوبر 2016 (الشرجي، عادل، 2023، ص4)، ما دفع أعداداً كبيرة منهم إلى ترك مهنة التعليم بحثاً عن مصادر بديلة للدخل؛ الأمر الذي فاقم النقص الحاد في الكوادر المؤهلة.

كما يعاني القطاع التعليمي من مشكلات بنيوية أخرى، من بينها نقص الكتب المدرسية، وشحة التمويلات الحكومية، إلى جانب التدخلات السياسية في العملية التعليمية، بما في ذلك تغيير المناهج، وعمليات الاستقطاب الطلابي، وهي عوامل تُضعف جودة التعليم وتُخلّ بمعايير المهنة.

وعلى الرغم من تراجع حدة النزاع المسلح في بعض المناطق خلال السنوات الأخيرة؛ تظلّ تعز من أكثر المحافظات تضرراً وفق تصنيفات مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة وأحداثها (ACLED) (kochenburger، 2025)؛ إذ تُظهر التقارير الحديثة استمرار تأثير القطاع التعليمي بالحصار والصراع منذ عام 2015م.

وتشير التقديرات إلى أن الخسائر في البنية التحتية التعليمية بالمحافظة بلغت نحو 113,292,808 دولارات، فيما سجّل قطاع التعليم أعلى نسبة من الخسائر البشرية مقارنة ببقية القطاعات، بواقع 6,058 متضرراً، أي ما نسبته 49% من إجمالي الخسائر (الجهاز المركزي للإحصاء- تعز، 2021، ص 93).

وقد أدت موجات النزوح والهجرة إلى تفاقم النقص في المعلمين المؤهلين، إذ يعتمد القطاع التعليمي حالياً على معلمين غير مدربين أو خريجي مرحلة الثانوية العامة، وهو ما انعكس سلباً على مستوى الإعداد العلمي والمهني، كما تعرّض كثير من المعلمين لضغوط نفسية جراء الحرب والنزوح، بما في ذلك: الخوف، والصدمة، وفقدان الأسر أو المنازل، ما أسهم في اضطراب البيئة التربوية، وخلق أنماطاً من السلوك غير التربوي في التعامل مع الطلاب، وقد ترافقت هذه التحديات مع تدمير كامل أو جزئي للعديد من المدارس، ما أدى إلى تعطيل العملية التعليمية وتدني مستويات جودتها، الأمر الذي يجعل دراسة انعكاسات النزاع المسلح على جودة التعليم العام في مدينة تعز ضرورة بحثية ملحة.

وتتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للنزاع المسلح على جودة التعليم العام في مدينة تعز خلال المدة (2015-2025م)؟

ويتفرع من هذا التساؤل؛ الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف أثر النزاع المسلح في طلاب التعليم العام بمدينة تعز؟

2. ما أبرز تأثيرات النزاع المسلح في معلمي التعليم العام بمدينة تعز؟
 3. الى أي مدى تضررت البنية التحتية لمدارس التعليم العام في مدينة تعز نتيجة النزاع المسلح؟
 4. كيف انعكس الاعتماد على المعلمين البدلاء والمتطوعين على جودة التعليم العام في مدينة تعز؟
 5. كيف يرى المبحوثون مستقبل التعليم العام في تعز في المرحلة المستقبلية؟ وما مقترحاتهم لتحسين جودة التعليم العام في ظل الأوضاع الحالية؟
- أهمية الدراسة:

– الأهمية النظرية:

- أ- تمثل هذه الدراسة إضافة معرفية متواضعة إلى حقل الدراسات الاجتماعية والتربوية، بتناولها العلاقة بين النزاعات المسلحة وجودة التعليم.
- ب- تسد فجوة معرفية قائمة حول الآثار المباشرة وغير المباشرة للنزاع على التعليم العام، لا سيما أن الكثير من تداعيات النزاع في اليمن ما تزال في طور التشكل ولم تُدرس بعد بصورة كافية.
- ج- تفتح الدراسة آفاقاً بحثية جديدة، بإبراز القضايا المرتبطة بجودة التعليم، وضرورة الاستثمار في إعداد الكوادر التربوية وتأهيلها.

– الأهمية العملية:

- أ- يمكن لصنّاع القرار، والعاملين في القطاع التربوي، والباحثين، الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وما تقدمه من تحليلات ومعطيات.
- ب- تتيح نتائج الدراسة إمكانية معالجة الأسباب الكامنة وراء تعرّث العملية التعليمية، بتبني توصيات عملية.
- ج- تُسهم الدراسة في دعم عملية التخطيط لإعادة الإعمار والتعافي في قطاع التعليم، بما يشمل ترميم البنية التحتية، وإعادة بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز الدعم النفسي للمعلمين والطلاب.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في معرفة واستقصاء الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للنزاع المسلح على جودة التعليم العام في مدينة تعز خلال المدة (2015-2025م).

وينبثق من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

1. رصد انعكاسات النزاع المسلح على طلاب التعليم العام في مدينة تعز.
2. تحليل تأثيرات النزاع المسلح على معلمي التعليم العام في مدينة تعز.
3. تحديد وتقييم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع التعليم العام في مدينة تعز.
4. بيان تأثير الاعتماد على معلمين بدلاء ومتطوعين في جودة التعليم العام بمدينة تعز.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهجين هما: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي - التحليلي؛ إذ تم توظيف المنهج التاريخي في تتبع مسار النزاع المسلح وتحليل تداعياته، فيما وُظف المنهج الوصفي - التحليلي في تحليل البيانات الميدانية وتفسيرها، وتحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة، وتوظيف ذلك من أجل وضع مقترحات لمعالجة المشكلة المدروسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في حقل التعليم العام في مدينة تعز بمديرياتها الثلاث (المظفر، القاهرة، صالة)، ويشمل مجتمع الدراسة فئات مختلفة، هي: المعلمون، ومديرو المدارس، والإداريون فيها، وإداريو مكاتب التربية والتعليم، والموجهون والاختصاصيون الاجتماعيون.

أداة الدراسة وعينتها:

استخدمت أداة المقابلة المعمّقة في الدراسة، وقد طُبِّقت هذه الأداة على عيّنة قسدية مكونة من (20) من العاملين في حقل التعليم العام بمدينة تعز في مديريات: (المظفر، القاهرة، صالة).

حدود الدراسة:

الحدود البشرية، وتتمثل في: المعلمين، ومديري المدارس، وإداريي المدارس، وإداريي مكاتب التربية والتعليم، والموجهين، والاختصاصيين الاجتماعيين. الحدود الزمانية: غطت الدراسة المدة (2015 - 2025)، وهي المرحلة التي شهدت تصاعدًا للنزاع المسلح في اليمن، وما رافقها من تحولات أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في قطاع التعليم العام بمدينة تعز. الحدود المكانية: اقتصر النطاق المكاني للدراسة على مدينة تعز بمديرياتها الثلاث: (المظفر، والقاهرة، وصالة)؛ بوصفها المناطق الأكثر تضررًا من النزاع المسلح.

ثانيًا: الإطار المفاهيمي - النظري للدراسة:

مفاهيم الدراسة:

1- الانعكاسات (Effects):

يمكن تعريف الانعكاسات إجرائيًا بأنها: الآثار والتغيرات السلبية المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن النزاع المسلح، والملحوظة في أداء العملية التعليمية، والكوادر التعليمية، وسلوك الطلاب، والبنية التحتية التعليمية.

2- النزاع المسلح (Armed Conflict):

يعرف النزاع المسلح إجرائيًا بأنه: الحرب العسكرية والمواجهات المسلحة بين جماعة الحوثيين وحلفائها من جهة، والحكومة الشرعية اليمنية وداعميها من جهة أخرى، والتي ابتدأت منذ مارس 2015، ولا تزال تداعياتها قائمة حتى اليوم.

ويتصف هذا النزاع المسلح بأنه نزاع معقد، تتداخل فيه ملامح النزاع المسلح الداخلي والنزاع المسلح الدولي، بالنظر إلى تعدد الأطراف، وتداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية، واتساع نطاق العمليات العسكرية، وتأثيرها البيئي في مؤسسات الدولة والمجتمع.

3- انعكاسات النزاع المسلح (Effects of Armed Conflict):

يقصد بها: مجموع الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يحدثها النزاع المسلح خلال فترة المواجهات المسلحة أو بعد انتهائها، وتشمل هذه الآثار أبعادًا اجتماعية ونفسية

ومؤسسية متعددة، وفي إطار هذه الدراسة؛ يتم التركيز تحديداً على الآثار المرتبطة بالعملية التعليمية، بما في ذلك تدمير البنية التحتية للمدارس والمرافق التعليمية، وتضرر التجهيزات التربوية، علاوة على الآثار الخطيرة في الطلاب والمعلمين من قتل ونزوح وانقطاع عن الدراسة، فضلاً عن الضغوط النفسية والاجتماعية التي تقضي إلى تدهور نوعية التعليم، وضعف استمرارية العملية التعليمية.

4- التعليم العام (General Education):

التعليم العام هو: نظام تعليمي رسمي تقدمه الدولة لجميع الأطفال واليافعين، ويغطي عادةً مراحل التعليم من الصفوف الأولى حتى نهاية المرحلة الثانوية، ويُعد هذا النوع من التعليم حجر الأساس في بناء رأس المال البشري؛ إذ يمنح الأفراد المعارف والمهارات والقيم الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في المجتمع (القانون رقم (45) لسنة 1992، ديسمبر 1992).

5- جودة التعليم العام (Quality of General Education):

يمكن تعريف جودة التعليم العام إجرائياً بأنها: قدرة مؤسسات التعليم العام في مدينة تعز على الالتزام بمعايير الجودة الخاص بالتعليم الأساسي والثانوي، في مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها الكمية والنوعية، بما يجعلها قادرة على إيجاد بيئة تعليمية محفزة، ومخرجات تعليمية تحقق معايير الجودة، وتلبي احتياجات أصحاب المصلحة ورضاهم، ضمن إطار من التحسين والتطوير المستمر.

6- المعلم البديل والمتطوع (Substitute \ Volunteer Teacher):

المعلم البديل هو: المعلم الذي يتم تكليفه بالعمل في المدارس الأساسية مؤقتاً لسد الشواغر الناتجة عن غياب المعلم الأساسي، ويتولى خلال مدة التكليف تنفيذ المهام التعليمية والتربوية والإدارية الموكلة للمعلم الأساسي، وفق الأنظمة والتعليمات المعتمدة، بما يضمن استمرارية العملية التعليمية دون انقطاع (أبو العزم، 2024)، وقد يتقاضى راتباً كاملاً أو جزءاً منه بحسب طبيعة التكليف الموكل إليه.

أما المعلم المتطوع؛ فيقصد به في هذه الدراسة: الشخص الذي لم يُعيّن رسمياً ضمن القوى العاملة في مكتب التربية والتعليم بمدينة تعز -سواءً أكان خريجاً من كلية التربية أم من تخصصات أكاديمية أخرى، أم من خريجي المرحلة الثانوية- ولكنه يقدم

خدمات تعليمية داخل المدرسة مؤقتًا أو مستمرة دون راتب ثابت، وغالبًا بدافع سد النقص الحاد في الكوادر التعليمية، وقد يحصل المتطوع أحيانًا على مكافآت رمزية أو مبالغ غير منتظمة تُقدَّم من إدارة المدرسة أو من المجتمع المحلي، لكنها لا تُعدّ راتبًا رسميًا ولا ترتبط بعقد وظيفي.

النظريات المستخدمة في تفسير موضوع الدراسة:

1- النظرية البنائية الوظيفية (Structural Functionalism):

تعد النظرية البنائية الوظيفية -التي طورها بارسونز- المجتمع نظامًا متكاملًا من أنساق فرعية مترابطة، يؤدي كل نسق منها وظيفة محددة تسهم في الحفاظ على استقرار النظام وتوازنه واستمراره، ويعد التعليم نسقًا اجتماعيًا يؤدي وظيفة أساسية تتمثل في التنشئة الاجتماعية، وغرس القيم والمعايير في النشء، وعندما يتعرض النسق التعليمي لأي أضرار -كأن تتعرض المدارس للتدمير أو الكوادر التعليمية للنزوح بسبب النزاعات المسلحة- يظهر خلل وظيفي يهدد التماسك الاجتماعي، ويقود إلى التفكك المجتمعي. (غنيم وآخرون، 2008، ص18).

2- نظرية الصراع والهيمنة الثقافية (Cultural Hegemony Theory):

يمكن توظيف نظرية مفهوم الهيمنة الثقافية عند أنطونيو غرامشي لتحليل الأبعاد الأيديولوجية للتعليم في مناطق النزاع؛ إذ يرى غرامشي أن الصراع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي؛ بل يمتد إلى المجال الثقافي والأيديولوجي، حيث تسعى الطبقة أو الجهة المهيمنة إلى فرض رؤيتها للعالم وقيمها كـ "حس مشترك" مقبول من الجميع، ويظهر ذلك في المناهج الخفية، وأساليب التدريس التي قد تبث قيمًا وانتماءات تخدم أجندات سياسية، بما يحوّل التعليم من وسيلة للتحرر إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة وترسيخ السيطرة الأيديولوجية داخل المجتمع (تشيرتون ويراون، 2012، ص48).

3- نظرية إعادة الإنتاج (Reproduction Theory):

تؤطر نظرية إعادة الإنتاج لبورديو وباسرون دور التعليم في تكريس اللامساواة الاجتماعية والثقافية؛ إذ يُعيد إنتاج رأس المال الثقافي للطبقات المهيمنة عبر تفضيل أنماط معينة وتهميش أخرى، ففي النزاعات؛ يؤدي ضعف جودة التعليم، والاعتماد على

معلمين متطوعين، واستخدام أسلوب التلقين؛ إلى نظام تعليمي هش يعزز الطاعة والامتثال بدلاً من التفكير النقدي، وهو ما يعيد تشكيل البنية الاجتماعية والثقافية بما يخدم مصالح محددة (حمداوي، 2019، ص103).

4- نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory):

ترى هذه النظرية أن الاستثمار في التعليم والتدريب والخبرات يمثل رأس مال بشري يزيد من إنتاجية الفرد وقدرته على المساهمة في النمو الاقتصادي، ففي ضوء النزاع؛ يُصبح نزوح أو هجرة الكوادر التعليمية المدربة والمؤهلة بسبب الصراع استنزافاً لرأس المال البشري للمجتمع، وهذا الاستنزاف لا يؤثر فقط على جودة التعليم من خلال نقص المعلمين الأكفاء؛ بل يمثل خسارة اقتصادية طويلة الأمد؛ إذ يفقد النظام التعليمي استثماراته في تدريب هذه الكوادر، وهو ما يُضعف قدرة المجتمع على التعافي والتنمية المستدامة (علي أحمد، 1995، ص164).

الدراسات والأدبيات السابقة، والتعقيب عليها:

فيما يأتي عرض موجز لأبرز الدراسات ذات الصلة:

1- دراسة علي، راما عبد الكريم: "التعليم في أوقات الأزمات: أثر الحرب السورية وجائحة كورونا على التعليم ما قبل الجامعي في سوريا (الفترة 2011-2021)"، 2022.

تتناول هذه الدراسة تأثير الأزمات المتراكمة على التعليم ما قبل الجامعي في سوريا بين عامي 2011 و2021، مركزة على الحرب السورية وجائحة كورونا، وقد أظهرت النتائج أن النزاع المسلح أدى إلى تدمير واسع للبنية التحتية المدرسية، وارتفاع معدلات التسرب، ونقص الكوادر التعليمية، علاوة على النزوح الجماعي، والضغوط الاقتصادية التي دفعت العديد من الأسر إلى العزوف عن التعليم، ما أثر سلباً في استمرارية التحصيل الدراسي، أما جائحة كورونا فقد تسببت في إغلاق المدارس، والتحول المفاجئ إلى التعليم عن بُعد، وسط ضعف الجاهزية التقنية وانقطاع الإنترنت والكهرباء في مناطق عديدة، ما فاقم الفجوة التعليمية، كما أبرزت الدراسة الأثر النفسي في الطلاب، من قلق وفقدان الدافعية، وانعكاس ذلك على

مشاركتهم وتحصيلهم، وخلصت الدراسة إلى أن الأزمات أثرت في الكم والكيف معاً، مؤكدة ضرورة تبني خطط طوارئ تعليمية تشمل تطوير البنية الرقمية، وتدريب المعلمين، وتوفير دعم نفسي واجتماعي؛ لضمان استدامة التعليم ومرونته.

2- دراسة سليمان، سميرة عبد القادر: "الآثار السلبية للحروب والنزاعات، وانعكاسها على جودة التعليم"، مارس 2020.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النقدي، مسلطة الضوء على كيفية استنزاف البنية التعليمية خلال النزاعات المسلحة؛ حيث أشارت إلى مخاطر تجنيد الأطفال لدى الجماعات المسلحة، واستخدامهم في العمليات القتالية بدرجات متفاوتة، مقابل مردود مادي يُعد حافزاً قوياً لاستخدامهم، كما بيّنت الدراسة أن بعض التلاميذ فقدوا معلمهم بسبب الانضمام إلى الجبهات، في حين تم استقطاب طلاب متسربين من التعليم من قبل التنظيمات المسلحة، إلى جانب ذلك؛ تأثرت العملية التعليمية بالنزوح القسري؛ فالأسرة تضطر في أحيان كثيرة إلى العيش في ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية، وهو ما ينعكس سلباً على الطالب من حيث القدرة على التركيز الذهني، وتحقيق مستويات جيدة في التحصيل العلمي، كما أن الصدمات النفسية الناتجة عن الحرب - مثل: القلق، والانطواء، وفقدان الانضباط - تضعف القيم الأخلاقية، وتحد من رغبة التلاميذ في المشاركة والتفاعل داخل المدرسة والمجتمع، وهذا كله ينعكس على جودة التعليم، والدافعية للتعلم.

3- دراسة العريزي، محمود عبده حسن محمد ومريط، بكيل عبدالله مقبل سنان: "أثر الحرب والصراع على التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الأساسية بأمانة العاصمة من وجهة نظر المعلمين"، مارس 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحرب والصراع المسلح في التحصيل الدراسي لدى تلاميذ المرحلة الأساسية في العاصمة صنعاء، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستبانة وُزعت على (135) معلماً ومعلمة في أربع مدارس أساسية متضررة اختيرت عشوائياً، كشفت النتائج أن الصراع المسلح يترك أثراً كبيراً في مستوى التحصيل الدراسي للتلاميذ، كما يؤثر بصورة واضحة في سلوكياتهم داخل المدرسة، وأكد أفراد العينة أن الحرب تُضعف مستوى اهتمام الأسرة بالتلميذ، فضلاً

عن تأثيرها المتوسط في دافعية المتعلمين، وتدلّ هذه النتائج على أن آثار الصراع تمتد إلى الجوانب الأكاديمية والسلوكية والاجتماعية للتلاميذ بطرق متداخلة ومعقدة.

4- دراسة رحيمة، نغم سعدون: "تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق"، 2017.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل الوثائق والإحصاءات والتقارير الخاصة بالتعليم في العراق، ولم تستخدم أداة ميدانية معينة، تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين النزاعات المسلحة وتدهور جودة التعليم في العراق، مستندة إلى مجموعة من المؤشرات النوعية التي كشفت عن ضعف الإنفاق الحكومي وسوء إدارة التمويل المخصص لقطاع التعليم، كما بينت الدراسة وجود اختلالات واضحة في نسب التلاميذ إلى المعلمين، وقصوراً في كفاءة المعلم وتأهيله، علاوة على غياب التدريب النوعي، وأشارت النتائج إلى تراجع مستويات الأداء في الاختبارات الوطنية، وغياب المشاركة في التقييمات الدولية، وخلصت الدراسة إلى أن العديد من مظاهر تدهور جودة التعليم - مثل: غياب الأمن، واختلال المساواة بين الجنسين، والضعف الحاد في البنية التحتية، والنزوح - مرتبطة مباشرة بالنزاعات المسلحة، في حين يرتبط الفقر ارتباطاً غير مباشر؛ كما أكدت الدراسة دور الموارد البشرية والمادية، لا سيما تدريب المعلمين ودافعيتهم، في تحسين مؤشرات الجودة التعليمية.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من مجمل الدراسات السابقة اهتمامها المشترك برصد التأثيرات الواسعة للنزاعات والحروب في جودة التعليم في البيئات المتضررة، سواء بتحليل مؤشرات الجودة التعليمية -كما في دراسة نغم سعدون رحيمة (العراق)- أو باستقصاء آراء المعلمين حول التحصيل الدراسي وسلوكيات التلاميذ في بيئات الحرب -كما في دراسة العزيزي ومريط (العاصمة صنعاء)- أو بالتحليل النقدي الشامل لمنظومة التعليم وأثر الصراع فيها -كما قدّمته دراسة سمية عبد القادر سليمان- وتجمع هذه الدراسات على أن النزاعات المسلحة تُحدث اختلالات بنيوية ووظيفية في النظام التعليمي، تشمل: ضعف الإنفاق، وقصور إعداد المعلم، وتدهور البنية التحتية،

وتراجع التحصيل الدراسي، وتشنت دور الأسرة، بما يؤدي إلى تأكل جودة التعليم بصورة متدرجة وممتدة.

ومع ذلك؛ تُظهر هذه المراجعة أن معظم الدراسات ركزت على سياقات وطنية واسعة (على مستوى العراق أو اليمن عمومًا)، أو مستوى مدرسي محدود لا يعكس الخصوصية الجغرافية والاجتماعية لكل مدينة، كما أن جانبًا مهمًا منها لا يزال محدود تناول؛ وهو غياب المعالجة المتخصصة لآثار النزاع في مدينة تعز تحديدًا، على الرغم من أنها إحدى أكثر المدن اليمنية تعرضًا للحصار والعمليات العسكرية خلال المدة 2015-2025م، فضلًا عن أن هذه الدراسات لم تُعالج منهجيًا تأثير بعض العوامل داخل المدارس في أثناء النزاع، مثل: الاعتماد الواسع على المعلمين المتطوعين والبدلاء غير المؤهلين، وانقطاع الرواتب، وتشنت الكوادر التربوية، على الرغم من أنها عوامل مركزية في تفسير تدهور جودة التعليم في تعز.

ثمة أيضًا فجوة بحثية أخرى؛ تتعلق بالربط بين مظاهر النزاع وتجليات جودة التعليم وفق مؤشرات معاصرة (مثل: كفاءة المعلم، وملاءمة البيئة التعليمية)؛ إذ ركزت كثير من الدراسات السابقة على مؤشرات عامة دون التعمق في تحليل مكونات الجودة وفقًا لمقاييس العلوم التربوية الحديثة.

بناءً على ما سبق؛ تتحدد الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها في غياب دراسة ميدانية متخصصة تُحلّل بشكل عام انعكاسات النزاع المسلح على جودة التعليم العام في مدينة تعز خلال المدة 2015-2025م، مع دمج البعدين البنيوي والعملي للعملية التعليمية، وإبراز دور العوامل المهنية والإدارية، وعلى رأسها الاعتماد على معلمين بدلاء (متطوعين)، وتتجلى أهمية سدّ هذه الفجوة في أن واقع تعز يمثل حالة فريدة من حيث شدة النزاع واستدامته، وما صاحبه من انهيار في البنى المدرسية، وتشنت الكادر التربوي، وتحولات جذرية في آليات تقديم الخدمة التعليمية، ما يجعل دراستها ضرورية لفهم أثر الحرب في جودة التعليم في اليمن فهمًا أعمق وأكثر دقة.

ثالثاً: انعكاسات النزاع المسلح على جودة التعليم العام في مدينة تعز (2015-2025)

خلفية عن النزاع المسلح:

شهدت اليمن تصاعداً حاداً في التوترات السياسية ابتداءً من منتصف عام 2014م، وقد بلغت هذه التوترات ذروتها مع شن جماعة أنصار الله (الحوثيين) هجوماً على العاصمة صنعاء في سبتمبر من العام نفسه؛ ما أدى إلى سيطرتهم على المباني الحكومية الرئيسية، وقد وصل النزاع المسلح في اليمن إلى نقطة تحول مفصلية في تطور الأحداث؛ مع إطلاق دول إقليمية في مارس 2015م عملية عسكرية واسعة سمّتها "عاصفة الحزم"، في إطار تحالف ضم دولاً عربية عدة، أطلق عليها اسم "التحالف العربي لدعم الشرعية"؛ وذلك بهدف إخضاع الحوثيين لمسار تسوية يُفضي إلى تخليهم عن السلاح (الصلوي، 2022، ص475).

أسهمت هذه التطورات في تحوّل النزاع المسلح إلى حرب واسعة النطاق، تمددت فيها المواجهات العسكرية خارج صنعاء لتشمل محافظات عدة، وتُعد مدينة تعز مثلاً بارزاً على ذلك، حيث تحولت إلى أحد أبرز المناطق التي عانت التداعيات المباشرة للنزاع المسلح، فمثلت مسرحاً لتجليات الحرب الأكثر قتامة ومأساوية، وتكثيفاً واسعاً لأكثر انتهاكاتها جسامة، كالقتل بوسائل عدة، والدمار والحصار، وقد طالت هذه الانتهاكات المدنيين، وقوّضت حياتهم طيلة فترة النزاع المسلح الذي شهدته المدينة.

لقد شهدت المدينة قصفاً مدفعياً مستمراً أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين كثر، كما وثقت تقارير حقوقية استخدام قوات جماعة الحوثيين القوة المفرطة والمميّنة ضد المتظاهرين في مدينة تعز ومدينة الثرية (هيومن رايتس ووتش، 2015)، فضلاً عن أنها فرضت حصاراً خانقاً على مدينة تعز بدأ في 21 مارس 2015م، ويُعد هذا الحصار من أبرز الانتهاكات الإنسانية، حيث وُضعت حواجز إسمنتية على الطرق الرئيسية، بهدف منع حركة التنقل ووصول الإمدادات الأساسية والمساعدات الإنسانية (مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، 2025)، كما مارست صوراً شتى من انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما يمثل عقاباً جماعياً للسكان المدنيين داخل المدينة وخارجها (الأور متوسطي لحقوق الإنسان، 2023).

تحليل البيانات الميدانية:

إجراءات اختيار عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة العينة القصدية؛ نظرًا لطبيعة الدراسة التي تستلزم الاستفادة من خبرات العاملين في الحقل التربوي، وقد شملت العينة مديري إدارات التربية والتعليم في مديريات مدينة تعز الثلاث (المظفر، القاهرة، صالة)، علاوة على ست مدارس (بواقع مدرستين من كل مديرية: إحداهما للبنين والأخرى للبنات)؛ لضمان التمثيل النوعي بين الجنسين، كما يوضح جدول (1) أدناه.

وقد تم هنا اختيار الكوادر التعليمية والإدارية الذين باسروا عملهم قبل اندلاع الحرب عام 2015 وما زالوا مستمرين حتى اليوم؛ لما يمتلكونه من خبرة ومعرفة معمقة بطبيعة التعليم قبل النزاع، الأمر الذي أتاح للدراسة الحصول على رؤى دقيقة ومعلومات موثوقة حول التحولات التي طرأت على قطاع التعليم نتيجة الصراع المسلح، بما يعزز من مصداقية النتائج، وعمق التحليل.

جدول (1): المدارس التي تم اختيارها في الدراسة.

المديرية	اسم المدرسة	ذكور	إناث	أساسي ثانوي	مسوغات اختيار المدرسة
صالة	مدرسة الكويت	✓		أساسي وثانوي	تقع في مديرية صالة وهي أكثر المناطق التي تأثرت بمدارسها بالقصف، وتم تدميرها كليًا وجزيئًا، ومنها مدرسة الكويت.
	عمار بن ياسر	✓		أساسي	تقع عند جولة القصر، وقد دمرت، ونزح جميع طلابها وكادرها، ويدرس الطلاب حاليًا في مبنى بديل ومحطم.
المظفر	مدرسة جعفر	✓		أساسي وثانوي	تقع في خط تماس عند منطقة الدفاع الجوي، وكانت خلال المدة الماضية قريبة جدًا من منطقة تتكرر فيها الاشتباكات.
	مدرسة الإحسان	✓		أساسي وثانوي	مدرسة تقع في أطراف الجهة الغربية من المدينة، وتقع في خط نار، وما زالت بعض الرصاص تصل إلى المدرسة.
القاهرة	مدرسة أروى	✓		أساسي وثانوي	تم اختيار المدرسة لكونها من أكثر المدارس تعرضًا للتدمير، حيث تم قصفها بالطيران، وتدمرت كليًا، وأعيد بناؤها من جديد.
	مدرسة ناصر	✓		أساسي	تقع في وسط المدينة في منطقة آمنة نسبيًا، وتم اختيارها لضمان الامام بجميع الظروف التي طرأت على العملية التعليمية خلا هذه المدة.

توصيف عينة الدراسة:

جدول (2): توصيف عينة الدراسة.

العامل الديموغرافي	البيانات	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	11	55%
	أنثى	9	45%
العمر	سنة (40 - 49)	4	20%
	(50 - فما فوق)	16	80%
المسمى الوظيفي	مديرو إدارة مكاتب التربية ونوابهم	3	15%
	مديرو المدارس ووكلائهم	6	30%
	إداريون بالمدرسة	3	15%
	معلم	3	15%
	اختصاصي اجتماعي	2	10%
	موجه تربوي	3	15%
	سنوات الخبرة في المجال التعليمي	3	15%
المديرية	(25 سنة فأكثر)	17	85%
	المظفر	6	30%
	القاهرة	8	40%
	صالة	6	30%

يُظهر الجدول السابق أن الدراسة راعت متغير الجنس؛ إذ بلغت نسبة الذكور (55%) مقابل (45%) للإناث، بما يضمن تمثيلاً متوازناً بين الجنسين، كما اتضح أن أغلب أفراد العينة من الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) بنسبة (80%)، في حين شكّلت الفئة العمرية (40 - 49 سنة) نسبة (20%). ويعكس هذا التوزيع الحرص على استهداف المشاركين ذوي الخبرة الطويلة في القطاع التعليمي، بما يتيح الحصول على رؤى معمّقة حول التغيّرات التي طرأت على التعليم نتيجة النزاع المسلح.

أما من حيث المسمى الوظيفي؛ فقد توزّعت العينة على عدة فئات وظيفية، شملت: مديري إدارات مكاتب التربية ونوابهم (15%)، ومديري المدارس ووكلائهم (30%)، والإداريين (15%)، والمعلمين (15%)، والاختصاصيين الاجتماعيين (10%)، والموجهين التربويين (15%). ويعكس هذا التنوع الوظيفي شمولية العينة، وقدرتها على تمثيل مختلف المستويات الإدارية والتربوية داخل المؤسسات التعليمية.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة؛ أظهرت البيانات أن (85%) من أفراد العينة يمتلكون خبرة تتراوح بين 25 سنة فأكثر، فيما بلغت نسبة من لديهم خبرة أقل (10 - 24 سنة) نحو (15%)، ويؤكد ذلك أن أغلب المشاركين من الكوادر المخضمة التي عاصرت مرحلة ما قبل النزاع وما بعده، وهو ما يعزز مصداقية المعلومات المستخلصة.

كما توزعت العينة جغرافياً على مديريات مدينة تعز الثلاث، حيث بلغت نسبة المشاركين من مديرية القاهرة (40%)، ومن مديرية المضفر (30%)، ومن مديرية صالة (30%)، ويعكس هذا التوزيع الجغرافي حرص الدراسة على تمثيل متوازن لمختلف المديريات الرئيسية في المدينة.

ويتضح من البيانات الديموغرافية عموماً؛ أن الدراسة استهدفت عينة قصدية متوازنة من حيث النوع الاجتماعي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والتوزيع الجغرافي، بما يضمن شمولية التمثيل وعمق التحليل، ويعزز من موثوقية النتائج المستخلصة حول تداعيات النزاع المسلح على جودة التعليم في مدينة تعز.

وفي ضوء ما تقدم؛ يمكن تحليل استجابات المبحوثين وفق المحاور التالية:

المحور الأول: انعكاسات النزاع المسلح على الطلاب:

أثر النزاع المسلح بشكل مباشر في الطلاب، حيث ارتفع عدد الأطفال خارج المدرسة من 1.6 مليون طفل إلى 2.9 مليون طفل، وتشمل التداعيات الرئيسية على الطلاب - أيضاً - النزوح المتكرر للأطفال مع أسرهم من مكان إلى آخر داخل البلد بحثاً عن الأمان، وضعف قدرة الأهالي على تحمل تكلفة التعليم، وضعف الرغبة النفسية للأطفال في التعليم، وانخفاض جاذبية النظام التعليمي للأطفال. (مركز الإعلام التربوي، 2015)

ويكشف تحليل إجابات المبحوثين؛ أن النزاع المسلح في تعز أحدث تأثيرات سلبية عميقة في الطلاب؛ إذ لم يقتصر الأثر على تراجع التحصيل الأكاديمي؛ بل امتد ليشمل الحضور والانتظام، والسلوك والانضباط، والصحة النفسية، وغيرها، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

1- الحضور والانتظام والتسرب المدرسي:

تشير إفادات المبحوثين إلى أن المدة (2015- 2017) مثّلت الذروة السلبية في انتظام الطلاب، وبخاصة في المديرية القريبة من خطوط التماس، وتُظهر المؤشرات الكمية تراجعًا حادًا في أعداد الملتحقين؛ إذ انخفض عدد الطلاب في مديرية القاهرة من نحو (47 ألف طالب) قبل الحرب؛ إلى قرابة (8 آلاف) خلال ذروة النزاع، أي بانخفاض يقارب (80- 83%). وعلى الرغم من التحسن النسبي لاحقًا؛ إذ ارتفع العدد إلى نحو (35 ألف طالب) في 2025م؛ فإن الفجوة مع مستويات ما قبل الحرب ما تزال قائمة.

لقد ارتبط الغياب والتسرب بعوامل الخوف الأمني، والنزوح، وتوقف الدراسة لفترات طويلة، علاوة على الضغوط الاقتصادية التي دفعت بعض الأسر إلى اشتغال أبنائها بالمهن أو إخراجهم من منظومة التعليم، وقدّرت بعض المدارس نسبة التسرب بما يقارب (25%)، فيما وصل التسرب في مناطق شديدة الخطورة إلى مستويات شبه كاملة في بعض الفترات، وهو ما يؤكد أن العودة إلى المدرسة ظلت مرتبطة بتقلبات الوضع الأمني، وقد وصف أحد المبحوثين هذا المشهد بقوله: "إذا سمع الطالب رصاصة داخل الحصة يتشوش ذهنه، ويصير كل همه أن يخرج بسلام". (مدير مدرسة ناصر الأساسية، مقابلة شخصية، 2 ديسمبر 2025).

وتتفق الإفادات السابقة مع معطيات التقارير المحلية التي تؤكد أن النزاع المسلح تسبب في تراجع عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم، كما تسبب في ارتفاع نسبة تسربهم من المدارس، مرتبطاً بعدة عوامل أمنية، واقتصادية، واجتماعية، ونفسية.

2- تدهور التحصيل التعليمي والمهارات الأساسية:

اتفقت إجابات المبحوثين على أن النزاع أسهم في تدهور حاد في مستوى التحصيل التعليمي، وخصوصًا في المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والرياضيات، وتشير التقديرات إلى أن ما بين (40 - 60%) من الطلاب يعانون ضعفًا واضحًا في هذه المهارات، وأن بعضهم يصل إلى الصفوف العليا دون إتقان الجمع والطرح. أحد المعلمين قال: "الطالب يطلع صف خامس وهو لا يعرف يجمع ويطرح" (معلم رياضيات، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر، 2025).

ويعزو المبحوثون هذا التدهور إلى الفجوة التعليمية الناتجة عن انقطاع عام دراسي كامل تقريباً في 2015م، وعدم تعويضه بشكل منهجي، وغياب المعلمين المؤهلين، والاعتماد الواسع على متطوعين غير مدربين، وانعدام الكتاب المدرسي الذي بلغت نسبت انعدامه في بعض المدارس (90-95%)، والاحتفاظ، والتعليم في مبانٍ بديلة مثل المساجد والشقق السكنية.

3- تراجع مستوى الانضباط المدرسي والسلوك داخل الصف الدراسي:

يكشف التحليل عن تراجع ملحوظ في مستوى الانضباط داخل الصفوف الدراسية مقارنةً بما كان قبل الحرب؛ إذ أشار المبحوثون إلى بروز أنماط سلوكية جديدة، مثل: العدوانية، والتتمر، والهروب من الحصص، وتراجع احترام المعلم، وفي هذا الصدد تقول إحدى المبحوثات: "قبل الحرب كان الطالب يقول اضربني ولا تخرجني من الفصل، أما الآن فاستهتار تام ولا مبالاة" (مشرفة تربوية في مدرسة عمار بن ياسر، مقابلة شخصية، 11 ديسمبر، 2025).، ومع ذلك؛ أظهرت بعض المدارس تحسناً نسبياً في الانضباط عند تفعيل المتابعة الإدارية، واستدعاء أولياء الأمور، ما يبرز أهمية العامل التنظيمي حتى في سياق الحرب.

4- الآثار النفسية والسلوكية للنزاع:

تُعد الآثار النفسية للنزاع المسلح من أخطر التداعيات على الطلاب، فقد تحولت المدارس من فضاءات آمنة إلى بيئات مشبعة بالخوف والتوتر، تروي إحدى المبحوثات قائلة: "طالبة قتل أبوها أمامها، فسبب ذلك لها صدمة عنيفة، وبلا شك سوف تلازمها مدى الحياة" (اختصاصية اجتماعية، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر، 2025). فمثل هذه الصدمات لا تختفي بمجرد انتهاء المواجهات المسلحة؛ بل تترك آثاراً سلبية عميقة في قدرة الطالب على التركيز والتعلم والتفاعل الاجتماعي.

وتتنوع المظاهر السلوكية للصدمات النفسية بين الخوف والانعزال والعدوانية، تقول إحدى المبحوثات: "بعض الطالبات لديهنّ خوف ورهاب من أي حدث، ولا يستطعن الدخول إلى الفصول، ولما يكون الطالب خائف لا يسأل المدرس ولا يشارك"، وتضيف: "أصبحت الطالبات عدوانيات، ويلجأن إلى ضرب زميلاتهن" (مديرة مدرسة، مقابلة

شخصية، 6 ديسمبر، 2025)، وهذا التحول في سلوك الطلاب يعكس شدة التأثير النفسي للحرب.

كما برزت ظواهر جديدة لم تكن موجودة قبل الحرب، مثل: السرقة بين الطلاب، تشرح المبحوثة ذلك قائلة: "أصبحت السرقة منتشرة بسبب سوء الظروف المعيشية، وفقدان الأب والأم، حيث يلجأ الطالب إلى السرقة؛ لأنه لا يوجد من يعوله" (مديرة مدرسة، مقابلة شخصية، 6 ديسمبر، 2025). وهذه الظاهرة ليست مجرد مشكلة أمنية؛ بل هي انعكاس لانحيار اقتصادي واجتماعي يدفع الأطفال إلى سلوكيات لم يعتادوها.

5- عوامل بنيوية تعمق الأزمة:

أبرز التحليل مجموعة من العوامل الهيكلية التي عمقت أثر النزاع في الطلاب، وفي مقدمتها الفقر وسوء التغذية؛ إذ يحضر بعض الطلاب إلى المدرسة دون فطور أو مصروف، ما يؤثر مباشرة على تركيزهم واستيعابهم، كما أسهم ضعف المتابعة الأسرية -نتيجة انشغال الأسر بتأمين متطلبات البقاء- في تفاقم الغياب والتسرب، كما أدى نزيف الكادر التربوي (تقاعد، نزوح، وفاة) إلى اعتماد واسع على متطوعين غير مؤهلين، ما أضعف جودة التعليم.

ويمكن تفسير هذه المعطيات من خلال النظرية البنائية الوظيفية التي ترى التعليم نسقاً اجتماعياً يؤدي عدة وظائف أساسية تتمثل في: التنشئة الاجتماعية للأفراد، ونقل المعارف والقيم والمعايير. وأظهر التحليل أن النزاع المسلح أخل بالبيئة التعليمية كثيراً، فقد ارتفعت معدلات التسرب، وعدم الانضباط، وضعف التحصيل العلمي، وتفاقمت الآثار النفسية والسلوكية لدى الطلاب، وهذا ما عبرت عنه النظرية بوجود خلل في أداء النسق التعليمي لوظائفه؛ ما يؤثر على التماسك المجتمعي.

ويتفق هذا التحليل مع ما توصلت إليه دراسة (العزيمي ومريط، 2018)، من أن النزاع المسلح أدى إلى ارتفاع معدلات التسرب، وتراجع التحصيل الدراسي، كما أبرزت الدراسة الآثار النفسية التي تعرض لها الطلاب نتيجة النزوح وتدهور الأوضاع المعيشية؛ الأمر الذي انعكس على استقرارهم النفسي، وتحصيلهم التعليمي.

المحور الثاني: انعكاسات النزاع المسلح على الكادر التعليمي:

يُظهر تحليل إجابات المبحوثين أن النزاع المسلح لم يقتصر أثره على البنية التعليمية المادية؛ بل امتد تأثيره إلى المعلم، فأحدث اختلالاً عميقاً في بنية العملية التعليمية، ويمكن استجلاء هذا التأثير على النحو التالي:

1- الصدمات النفسية والاجتماعية:

أفاد معظم المبحوثين (نحو 90%) أن الصدمات الناتجة عن الحرب: (نزوح، وفقدان مساكن، ومقتل أحد الأقارب)؛ تركت آثاراً نفسية عميقة في المعلمين، انعكست مباشرة على أدائهم داخل الصف الدراسي، وقد تمثلت هذه الآثار في: ضعف التركيز، وسرعة الانفعال، والانطواء، وتراجع القدرة على التخطيط والتفاعل التربوي، وتعبّر إحدى المبحوثات عن ذلك بقولها: "المعلم مشنت؛ لأنه فقد بيته أو أحد أولاده، كيف يقدر يشرح وهو غير مستقر نفسياً؟" (معلمة في مدرسة الكويت، مقابلة شخصية، 1 ديسمبر، 2025).

وفي بعض الحالات وصلت الصدمات النفسية إلى مستوى الانهيار النفسي الكامل أو الانقطاع عن التدريس، حيث أُشير إلى فقدان ما بين (50 - 60%) من المعلمين في بعض المديرية بسبب النزوح أو المرض النفسي، وقد وصف أحد المبحوثين هذا الوضع قائلاً: "نزوح كثير من المعلمين أدى إلى فقدان (60%) من المعلمين، وهذا سبب خللاً كبيراً في العملية التعليمية" (نائب مدير مكتب التربية بمديرية صالة، مقابلة شخصية، 1 ديسمبر 2025).

وتتفق هذه الإفادات مع بعض التقارير والاحصائيات الرسمية التي تؤكد أن الكادر التعليمي في تعز تعرض لخسائر بشرية ومادية فادحة، فقد احتل قطاع التعليم المرتبة الأولى بين القطاعات من حيث الخسائر البشرية، حيث بلغت الوفيات بين الموظفين (6058) موظفاً، بنسبة (49%) من إجمالي الوفيات في جميع القطاعات (الجهاز المركزي للإحصاء - تعز، 2021، 93)، وهذه المعطيات تؤكد أن المعلم تضرر كثيراً بسبب الحرب، وهو ما أدى إلى تراجع حاد في مستوى جودة التعليم العام بمدينة تعز.

2- الأزمة الاقتصادية وانقطاع الرواتب:

يُعد انقطاع الرواتب أو تآكل قيمتها العامل الأكثر تكرارًا في إفادات المبحوثين (100%)، وهذا العامل مثل "القشة التي قصمت ظهر البعير" بحسب وصف أحد المبحوثين؛ (إداري تربوي، مقابلة شخصية، 2 ديسمبر، 2025). إذ تراجع الراتب من مستوى كان يلبي الحد الأدنى من الاحتياجات قبل الحرب إلى أقل من (70) دولارًا شهريًا، وهو ما لا يغطي الإيجار أو الغذاء.

وتتفق هذه الإفادات مع بعض التقارير المحلية؛ فقد أشار تقرير صادر عن مركز الدراسات والتعليم التربوي إلى أن النزاع المسلح قد تسبب في تآكل القيمة الشرائية لرواتب المعلمين؛ إذ انخفضت من (200) دولار أمريكي تقريبًا إلى ما يعادل (65) دولارًا أمريكيًا شهريًا، ما دفع العديد منهم إلى الإضراب والمطالبة بتعديل هيكل الأجور بما يتناسب مع الزيادة الكبيرة في أسعار السلع (صحيفة الشرق الأوسط، 2024).

وقد انعكس هذا الوضع سلبيًا على العملية التعليمية من نواحٍ ثلاث:

- أ- الالتزام الوظيفي: الغياب المتكرر أو الحضور الجزئي.
- ب- التحفيز الداخلي: فقدان الشغف بممارسة التدريس، وفقدان الدافعية المهنية.
- ج- الكرامة المهنية: الإحساس بالانكسار الاجتماعي.

وتشير المؤشرات الكمية المستخلصة من المقابلات الميدانية إلى أن أكثر من ثلثي المعلمين اضطروا إلى العمل في مهن هامشية: (حمالة، بيع متجول، أعمال بناء، قيادة دراجات نارية)، ما استنزف طاقتهم الجسدية والذهنية، وقد لخصت إحدى المبحوثات هذا الوضع بقولها: "يشتكي المعلم ويقول أنا بدون راتب، ولا أستطيع القيام بتدريس الطلاب وأنا لا أجد لقمة العيش لي ولأطفالي" (موجهة تربوية، مقابلة شخصية، 9 ديسمبر 2025)، ولا شك في أن هذا الواقع حوّل التدريس من مهنة إلى عبء إضافي.

3- انعكاس الأزمة على العلاقة التربوية:

أفاد نحو (70-80%) من المبحوثين بحدوث تحول سلبي في طبيعة العلاقة بين المعلم والطالب، تمثل في: زيادة العصبية، وارتفاع نبرة الصوت، وأحيانًا استخدام العنف اللفظي أو الجسدي، بوصفه تقريبًا للضغوط النفسية والمعيشية، ويصف أحد المبحوثين

هذا التحول بقوله: "اهتزت العلاقة بين الطالب والمعلم، وفقد المعلم مكانته التربوية والاجتماعية" (مستشارة مدير مكتب التربية والتعليم، مقابلة شخصية، 6 ديسمبر 2025)، ومع ذلك؛ برزت أنماط مقاومة أخلاقية لدى بعض المعلمين الذين حاولوا الفصل بين معاناتهم الشخصية وواجبهم المهني، معتبرين الطالب أيضًا ضحية الحرب.

4- تدهور الأداء المهني وجودة التعليم:

أبرزت البيانات أن التخطيط للدروس أصبح شكليًا أو غائبًا، وأن نسبة المعلمين الملتزمين بدفاتر التحضير لا تتجاوز (20-30%) في بعض المدارس، وغالبًا ما يتم هذا الالتزام تحت ضغط إداري وليس نابعًا عن قناعة مهنية، كما أدى غياب الوسائل التعليمية، وتضاعف الأعباء التدريسية؛ إلى إنهك المعلمين، وفقدان القدرة على الإبداع، أحد المبحوثين أشار إلى ذلك بالقول: "نادرًا ما نجد معلم يحمل دفتر تحضير إلا بمتابعة" (نائب مدير مكتب التربية والتعليم بمديرية القاهرة، مقابلة شخصية، 3 ديسمبر 2025)، وهذا التراجع يعكس انهيار المعايير المهنية التي كانت سائدة قبل الحرب.

5- العوامل الجغرافية واللوجستية:

تأثر المعلمون بشكل أكبر في مناطق التماس، حيث النزوح الداخلي وتغيّر البيئة التعليمية، وقد مثلت أزمة المواصلات عبئًا إضافيًا؛ إذ يضطر بعض المعلمين للمشي مسافات طويلة لعدم امتلاك قيمة المواصلات التي تقدر ما بين (1000 - 3000 ريال يوميًا) (معلم رياضيات، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر 2025)، وهذه الظروف اللوجستية زادت من معدلات الغياب والتسرب الوظيفي.

6- فقدان الحوافز المهنية:

أشار المبحوثون إلى توقف الترقيات والعلاوات منذ 2014م، ما أدى إلى انحسار قيم الطموح والدافعية، وهو ما انعكس في أداء الحد الأدنى فقط، إحدى المبحوثات أوضحت ذلك بالقول: "كان المعلم قبل الحرب يحصل على علاوات وترقيات، الآن لا يحصل على شيء"، (معلمة، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر 2025)، وهو واقع يرسخ حالة الاحتراق المهني الشامل.

ويمكن تفسير هذه المعطيات في ضوء نظرية رأس المال البشري، فهي ترى أن

النزاع المسلح يتسبب في هجرة أو نزوح الكوادر التعليمية المؤهلة، وانقطاعهم عن مهنة التدريس التي استثمر المجتمع فيها، وهو ما يمثل خسارة اقتصادية، واستنزافاً لرأس المال البشري، ويؤثر في جودة التعليم، ويقلل فرص تعافي المجتمع وتنميته.

وهذا التحليل يتسق مع دراسة (رحيمة، 2017)، التي أكدت أن النزاعات المسلحة تؤدي إلى تراجع كفاءة المعلمين ودفاعيتهم؛ نتيجة نقص الموارد البشرية والمادية الذي ينعكس بصورة مباشرة على جودة التعليم.

المحور الثالث: الانعكاسات على البنية التحتية التعليمية:

يكشف تحليل إجابات الباحثين أن النزاع المسلح أحدث اختلالاً بنيوياً كبيراً في البنية التحتية التعليمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1- تدمير البنية التحتية، وتحويل المدرسة إلى فضاء غير آمن:

أفاد معظم الباحثين أن القصف والنهب والافتحام العسكري أدى إلى إخراج ما بين (30 - 40%) من المدارس عن الخدمة في بعض المديرية، وقد تنوعت الأضرار بين التدمير الكلي والجزئي، وتحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية أو ملاجئ للنازحين، أو الاعتماد على مبانٍ بديلة غير مؤهلة (مساجد، شقق، مخازن)، تقول إحدى الباحثات: "كنا ندرس في مبنى مهدد بالسقوط، النوافذ مكسورة، والطلاب يجلسون على الأرض" (وكيل مدرسة ناصر، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر، 2025)، وهذا الواقع أفقد المدرسة وظيفتها كفضاء آمن، وأثر سلباً في انتظام الدراسة، والتركيز الذهني للمعلمين والمتعلمين.

وفي السياق الوطني العام؛ تذهب بعض الدراسات إلى القول بأن الحرب قد تسببت بإغلاق (3700) مدرسة في عموم الجمهورية، ما حرم قرابة (1.8) مليون طالب وطالبة من مواصلة التعليم خلال العام الدراسي 2014-2015م، وقد كان لتعز نصيب الأسد من ذلك؛ إذ تشير التقارير إلى أنّ النزاع المسلح تسبب في إغلاق (468) مدرسة، وفي عام 2021م؛ قُدرت كتلة التعليم في اليمن (Yemen Education Cluster)، تعرّض ما لا يقل عن (369) مدرسة في مختلف أنحاء المحافظة للدمار الكلي أو الجزئي، أو استخدامها لغرض استضافة النازحين داخلياً، أو الاستيلاء عليها

من قبل جماعات مسلحة (Kochenburger، 2025)، كما تعرضت المدارس للاستهداف المباشر بالقصف والتفجير والقنص.

وقد أدى هذا التدمير إلى اللجوء لحلول بديلة وغير مستدامة، مثل: استئجار شقق، أو الاستعانة بالمساجد لمواصلة العملية التعليمية، في محاولة لمواجهة آثار النزوح وهجرة الكادر التعليمي (العزب، 2017).

2- الاكتظاظ ونظام الفترتين:

أدى دمج المدارس المتضررة إلى اكتظاظ ؛ إذ بلغ عدد الطلاب في الفصل الواحد 70-90 طالباً؛ لذا لجأت بعض المدارس إلى نظام الفترتين، وأحياناً نظام الثلاث الفترات لتغطية العجز، أحد المعلمين وصف هذا الوضع بقوله: "الفصل مصمم لـ 40 طالب، الآن يوجد فيه (80) طالباً، كيف أشرح الدروس؟ كيف أتابع؟!". (معلم رياضيات، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر، 2025).

3- تقليص الزمن التعليمي:

ترتب على اكتظاظ الفصول الدراسية بأعداد كبيرة من الطلاب إلى تقليص الزمن التعليمي، ويفيد بعض المبحوثين أنه تم تقليص زمن الحصة بنسبة (30 - 40%)، وتتفق هذه الإفادات مع بعض التقارير المحلية التي تشير إلى أنه تم تقليص عدد الساعات الدراسية بشكلٍ حاد بلغ (53) ساعة دراسية فقط، مقارنة بـ (750) ساعة دراسية على المستوى المحلي، و(1000) ساعة على المستوى العالمي (مركز الدراسات والإعلام التربوي، 2015).

وقد أضعف هذا التقليص في الزمن التعليمي من عملية التفاعل في داخل الصف الدراسي، وحول التعليم إلى عملية تلقينية شكلية، تركّز على إنهاء الحد الأدنى من المنهج دون ضمان الاستيعاب.

4- نقص الموارد والتجهيزات والوسائل التعليمية:

أفاد أكثر من ثلثي المبحوثين بوجود عجز حاد في التجهيزات المدرسية الأساسية، شمل: تدمير أو نهب المعامل العلمية (كيمياء، فيزياء، أحياء)، واختفاء معامل الحاسوب، ونقص المقاعد والسبورات، وضعف خدمات الكهرباء والصيانة، تقول إحدى

المبحوثات: "تشرح دروساً في مادة العلوم بدون مختبر، ونشرح دروساً في مادة الرياضيات بدون وسائل، كله كلام في كلام!"، (اختصاصية اجتماعية، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر، 2025) وهذا الوضع أدى إلى انفصال بين المنهج والواقع، حيث بات التعليم نظرياً صرفاً؛ ما أضعف الاستيعاب العميق للمفاهيم، وقَلَص فرص التعلم التطبيقي والتجريبي.

وتتفق هذه الإفادات مع بعض التقارير المحلية التي تشير إلى تعرض مكاتب التربية والتعليم للنهب وإتلاف الوثائق، وإحراق مطابع الكتاب المدرسي؛ ما أدى إلى شحة توفر الكتاب المدرسي للطلاب (مركز الدراسات والإعلام التربوي، 2015).

5- أزمة الكتاب المدرسي:

مثل غياب الكتاب المدرسي العامل الأكثر تكراراً في إفادات المبحوثين، وقد تراوحت نسب العجز هنا بين (70 - 100%)، ووصلت في المرحلة الثانوية إلى عجز كلي، حتى إن بعض الطلاب كانوا يتشاركون كتاباً واحداً بين خمسة أو ستة طلاب، فيما اضطر أولياء الأمور إلى شراء كتب من السوق السوداء بأسعار باهظة، أو تصوير ملازم بتكاليف تصل إلى عشرات الآلاف من الريالات، إحدى المبحوثات قالت: "بلغت نسبة العجز في الكتاب المدرسي في المرحلة الثانوية (100%)، أما الكتب المدرسية المخصصة للمرحلة الابتدائية فنسبة العجز تقدر ما بين (70 - 80%)"، (مديرة مدرسة، مقابلة شخصية، 6 ديسمبر، 2025)، وهذا النقص أضعف قدرة الطلاب على مراجعة الدروس، وإنجاز الواجبات المنزلية.

6- ضعف الإدارة المدرسية:

أشار نحو (60 - 70%) من المبحوثين إلى أن الإدارة المدرسية تعمل في ظل بيئة هشة، مع ضعف الصلاحيات وغياب الميزانيات التشغيلية وانعدام الصيانة الدورية، إحدى المبحوثات قالت: "الإدارة تُحاسب، لكن بدون أدوات ولا إمكانيات"، (مشرفة تربوية في مدرسة عمار بن ياسر، مقابلة شخصية، 11 ديسمبر، 2025). ومن ثم تحوّل دور الإدارة من التخطيط والتطوير إلى إدارة الأزمات اليومية، وهو ما أضعف قدرتها على تحسين البيئة التعليمية، أو ضبطها، وأضعف دورها القيادي والتربوي.

7- الأثر النفسي والتربوي للبيئة المدرسية المتدهورة:

ربط عدد كبير من المبحوثين بين تدهور البيئة المادية للمدرسة وارتفاع مستويات القلق والسلوك العدواني بين الطلاب، وتراجع شعورهم بالانتماء للمدرسة، وازدياد مظاهر التسرب غير المعلن، يقول أحد المبحوثين: "الطالب ما عاد يشوف المدرسة مكان محترم... يشوفها خراب مثل كل شيء" (مدير مدرسة عمار بن ياسر، مقابلة شخصية، 11 ديسمبر، 2025). ويشير ذلك إلى أن المدرسة فقدت دورها كفضاء منظم وجاذب، وأصبحت انعكاساً مباشراً لاختلالات الحرب بدلاً عن أن تكون أداة للتخفيف من آثارها.

ويمكن أن يُفسر هذا المحور في ضوء النظرية البنائية الوظيفية التي ترى المدرسة نسقاً اجتماعياً يؤدي وظائف مترابطة تخلق بيئة تعليمية مستقرة، وقد أحدث النزاع المسلح اختلالات بنيوية في هذا النسق من تدمير للبنية التحتية، ونقص في التجهيزات والكتاب المدرسي، ومن ثم عدم قدرة المدرسة على أداء وظائفها التعليمية، فينعكس ذلك سلباً على جودة التعليم.

ويتوافق هذا التحليل مع دراسة (علي، 2022) التي توصلت إلى أن التدهور الحاد في البنية التحتية وضعف الموارد البشرية والمادية؛ يعان من أبرز مؤشرات انخفاض جودة التعليم في بيئة النزاعات المسلحة.

المحور الرابع: تأثير الاعتماد على المعلمين البدلاء في جودة التعليم العام بمدينة تعز:

يكشف التحليل لإجابات المبحوثين أن الاعتماد على المعلمين البدلاء - بمن فيهم المتطوعون، والمعلمون المؤقتون، والحاصلون على شهادات غير تربوية - لم يكن خياراً تربوياً مخططاً؛ بل استجابة اضطرارية لانهايار البنية الوظيفية للتعليم؛ نتيجة النزوح، والتقاعد، وانقطاع الرواتب، وتظهر الأرقام والإحصائيات المتوافرة تزايداً كبيراً في الاعتماد على هذه الفئة، فعلى سبيل المثال: بلغ عدد المعلمين المتطوعين في مديرية القاهرة (422) معلماً ومعلمة من أصل (1178)، وبنسبة (36%)، وفي مديرية صالة بلغ عددهم (231) معلماً ومعلمة من أصل (469) ويشكلون نسبة (49%)، ومع أن هذا النمط من "تعليم الطوارئ" أنقذ العملية التعليمية من الانهيار الكامل؛ إلا أنه أفرز تحديات عميقة على مستوى الجودة والمخرجات، على النحو التالي:

1- حجم الاعتماد واتساعه:

تشير البيانات المستخلصة من المقابلات الميدانية إلى أن نسب الاعتماد على المتطوعين تراوحت بين (20% و 80%)، وبلغت في بعض المدارس (100%)، وخصوصاً في المدارس الواقعة بمناطق التماس "خطوط النار"، أحد المبحوثين من فئة الإداريين قال: "نحن نعتمد بشكل كبير على المعلمين المتطوعين، تقريباً نصف الكادر العامل من المتطوعين"(رئيس قسم التوجيه بمديرية صالة، مقابلة شخصية، 1 ديسمبر، 2025)، ويعكس هذا الواقع انتقال التعليم من نظام وظيفي مستقر إلى نظام هش قائم على التغطية الكمية وسد العجز، أكثر من تركيزه على الجودة والاستدامة.

2- التدريب والتأهيل المهني:

ذهبت الغالبية الساحقة من المبحوثين (نحو 80 - 90%) إلى أن التدريب المقدم للمتطوعين محدود وغير كافٍ، وغالباً ما اقتصر على دورات قصيرة في "تهج القراءة" أو ورش متفرقة في إدارة الصف، أحد المبحوثين قال: "يوجد تدريب، ولكن قليل جداً، دورة واحدة في السنة الدراسية"(إداري تربوي، مقابلة شخصية، 2 ديسمبر، 2025)، ومع ذلك؛ أشار بعض المبحوثين إلى أن تراكم الخبرة العملية لدى فئة من المتطوعين (5 - 10 سنوات) أسهم في تحسين أدائهم نسبياً، إلا أن هذا التحسن ظل غير منتظم، ولا يمكنه تعويض غياب التأهيل المنتظم والمنهجي، وبخاصة لدى المتطوعين الجدد.

3- التفاوت المهني بين المعلمين المتطوعين:

أظهر التحليل تبايناً حاداً في المستوى المهني المرتبط بنوع المؤهل والخلفية التعليمية للمتطوعين، فقد بدت كفاءة خريجي كليات التربية أعلى نسبياً من غيرهم، تلاهم خريجو تخصصات جامعية غير تربوية، في حين شكّل خريجو الثانوية العامة الفئة الأكثر إشكالية من حيث ضعف تخطيط الدروس، وقصور إدارة الصف، وعدم مراعاة الفروق الفردية، وقد عبّر بعض المبحوثين عن هذا الخلل بوضوح، معتبرين أن "فاقد الشيء لا يعطيه"(اختصاصية اجتماعية وآخرون، مقابلات شخصية، 2025)، في إشارة إلى محدودية الأثر التربوي للمعلم غير المؤهل.

4- الأثر في التحصيل الدراسي:

أفاد أغلب المبحوثين بوجود تأثير سلبي واضح في مستوى التحصيل الدراسي للطلاب، وبخاصة في الصفوف الأولى (من أول إلى خامس ابتدائي)، حيث لوحظ ضعف القراءة والكتابة والإملاء، والقصور في فهم المفاهيم الأساسية، وبخاصة في الرياضيات، كما أشار المبحوثون إلى انتشار أساليب تدريس تلقينية تقتصر على التفاعل والنفاش؛ وذلك نتيجة عجز بعض المتطوعين عن توظيف استراتيجيات التعليم النشط، ويصف أحد المعلمين هذا الوضع بالقول: "الدرس يتحول إلى إلقاء فقط، لا نقاش ولا تعليم نشط" (وكيل مدرسة الإحسان الأساسية الثانوية، مقابلة شخصية، 9 ديسمبر، 2025)، ومع ذلك؛ يرى بعض المبحوثين أن وجود المعلم المتطوع - رغم ضعفه - يظل أفضل من غياب التعليم كلياً، وهو ما يضع النظام التعليمي أمام معادلة صعبة بين الاستمرار الكمي مقابل التضحية بالجودة النوعية.

5- الانعكاسات السلوكية والقيمية:

تشير نحو (60 - 70%) من إفادات المبحوثين إلى ظهور أساليب غير تربوية لدى بعض المعلمين المتطوعين، مثل: استخدام العقاب العشوائي أو الجماعي، وتوجيه الإهانات اللفظية، وضعف السيطرة الصفية، إحدى المبحوثات (مديرة مدرسة) عبرت عن ذلك بالقول: "يمارس المعلم المتطوع أحياناً الضرب، الإهانات، والعقاب القاسي" (مديرة مدرسة، مقابلة شخصية، 6 ديسمبر، 2025)، و"هذا يدمر نفسية الطالب" (موجهة مركزية، مقابلة شخصية، 9 ديسمبر، 2025).

كما ربط بعض المبحوثين بين الاعتماد الواسع على المتطوعين وتراجع مكانة المعلم رمزياً، حيث لم يعد يُنظر إليه كمعلم ومربي، بل كشخص مؤقت، الأمر الذي أسهم في تآكل قيم الانضباط والاحترام داخل البيئة المدرسية. (موجهة مركزية وآخرون، مقابلات شخصية، 2025).

6- المعلم المتطوع بين الضرورة والتهميش:

على الرغم من أن المعلمين المتطوعين تحمّلوا عبئاً كبيراً في استمرار العملية

التعليمية في أوقات الأزمات؛ فإنهم ظلوا خارج أي إطار قانوني أو وظيفي، ويعملون بدون مقابل مادي ثابت، أو مسار واضح للتوظيف والترقية، أحد المبحوثين لخص هذا الوضع قائلاً: "المعلم المتطوع تحمل عبئاً كبيراً، لكنه يعمل بدون دعم حقيقي، وبدون اعتراف بدوره"، (نائب مدير مكتب التربية بمديرية صالة، مقابلة شخصية، 1 ديسمبر، 2025)، وهذا التهميش يهدد استمرارهم في العملية التعليمية، ويجعل التعليم رهينة لظروف غير مستقرة.

وهذا يتفق مع منظور نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي لبورديو وباسرون التي ترى أن التعليم قد يعيد إنتاج اللامساواة الاجتماعية عندما لا يوفر فرص تعليمية متكافئة للجميع، ففي النزاع المسلح أدى الاعتماد الواسع على معلمين بدلاء ومتطوعين محدودي الخبرة والتأهيل إلى ضعف في جودة التعليم، واستخدام أساليب تقليدية تركز على التلقين بدلاً من التفكير النقدي، وهو ما يسهم في إعادة إنتاج البنية الاجتماعية والثقافية بما لا يخدم العملية التربوية.

وتتفق دراسة (رحيمة، 2017)، مع ما توصلت إليه هذه الدراسة من أن قصور كفاءة المعلم وتأهيله، ونقص الموارد البشرية؛ يعدان من أبرز العوامل التي تؤدي إلى انخفاض جودة التعليم.

المحور الخامس: النظرة المستقبلية للتعليم العام في محافظة تعز:

يصف غالبية المبحوثين (أكثر من 85%) أزمة التعليم العام في مدينة تعز بأنها أزمة بنيوية وطويلة المدى، وأن النظرة المستقبلية للتعليم العام تتسم بدرجة عالية من القلق، وتتأرجح بين خطاب تشاؤمي طاغٍ يستشرف الانهيار، وخطاب تفاؤلي محدود ومشروط بتدخلات جذرية على مستوى السياسات التعليمية.

1- التشاؤم المستقبلي واستشراف الانهيار:

عبر نحو (60 - 65%) من المبحوثين عن رؤية مستقبلية قاتمة، تتوقع تدهوراً متسارعاً في جودة التعليم، واحتمال إغلاق مدارس حكومية خلال السنوات القليلة القادمة، وصولاً إلى انهيار شبه كامل في حال استمرار الأوضاع الراهنة، ويرتبط هذا

التشاؤم بثلاثة عوامل رئيسة متداخلة:

- التقاعد الوشيك للكادر التعليمي: تشير التقديرات إلى أن (70 - 80%) من المعلمين النظاميين سيبلغون سن التقاعد خلال (3-5) سنوات، دون وجود بدائل مؤهلة.
 - توقف التوظيف الحكومي منذ سنوات، ما أوجد فجوة جيلية حادة.
 - ضعف مخرجات كليات التربية وعزوف الشباب عن مهنة التدريس، وخصوصاً في التخصصات العلمية الأساسية (الرياضيات، الفيزياء، اللغة العربية).
- وقد عبّر أحد الباحثين عن هذا المسار بقوله: "بعد خمس سنوات؛ سيكون نصف الكادر التعليمي قد تقاعد، ولا يوجد توظيف لمعلمين جدد، وهذا يعني أن التعليم يسير في طريق التدهور المتسارع، وربما الانهيار". (مدير مكتب التربية والتعليم بمديرية المظفر، مقابلة شخصية، 7 ديسمبر، 2025).

2- التعليم بوصفه قطاعاً مستهدفاً:

ذهب بعض الباحثين إلى تفسير الأزمة في إطار سياسي، حيث اعتبروا أن التعليم يتعرض لاستهداف ممنهج، يقول أحد الباحثين: "التعليم مستهدف، يريدون جيلًا جاهلاً وفاشلاً!" (معلم رياضيات، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر، 2025)، ومع الطابع الانطباعي لهذا الحديث؛ إلا أنه يعكس أزمة ثقة عميقة بمؤسسات الدولة، ويعكس النظرة الاجتماعية لواقع التعليم من حق عام إلى ساحة صراع سياسي، وتنافس اقتصادي.

3- التفاؤل المشروط: الأمل المرتبط بالمعلم:

في مقابل الاتجاه التشاؤمي السابق؛ يبرز اتجاه تفاؤلي مشروط؛ إذ عبّر نحو (30 - 35%) من الباحثين عن تفاؤل نسبي، لكنه مشروط بتحقيق جملة من الإصلاحات العاجلة، أبرزها:

- انتظام صرف الرواتب وتحسينها بما يتناسب مع غلاء المعيشة.
- فتح باب التوظيف واستيعاب الكوادر الشابة والمتطوعين المؤهلين.
- إعادة تأهيل المعلمين (أساسيين ومتطوعين) عبر برامج تدريب ممنهجة.

- توفير الكتاب المدرسي بوصفه ركيزة أساسية في العملية التعليمية. ويكشف هذا الاتجاه عن مركزية المعلم في التصور التربوي للمبجوثين، حيث يُنظر إليه باعتباره نقطة الارتكاز الحاسمة لأي إصلاح محتمل، تقول إحدى المبجوثات: "المعلم هو المحور الأساسي للتعليم، فإذا تحسن وضع المعلم صلح التعليم" (مديرة مدرسة أروى، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر، 2025).

4- أزمة الكادر التعليمي:

أفاد أكثر من (80%) من المبجوثين بأن التعليم مقبل على فراغ وظيفي حاد نتيجة التقاعد، والنزوح، والوفيات، علاوة على استقطاب المدارس الأهلية للخبرات التعليمية، أحد المبجوثين صرّح بالقول: "المدارس الأهلية استقطبت المعلمين ذوي الخبرة، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في مستوى جودة التعليم الحكومي" (مديرة مدرسة أروى، مقابلة شخصية، 4 ديسمبر، 2025)، وهذا المعطى يعكس فقدان التعليم العام لرأسماله البشري دون آليات تعويض أو حلول ناجعة.

5- غياب الرؤية الحكومية والتخطيط الاستراتيجي:

أبرز التحليل شعورًا عامًا بالإحباط بسبب غياب أي خطط حكومية جادة لإعادة بناء التعليم؛ إذ تعمل المدارس - بحسب بعض المبجوثين - في إطار أوامر إدارية دون تمكين فعلي أو موارد تنفيذية، كما لوحظت فجوة واضحة بين الخطط المعلنة والواقع الميداني؛ ما عزز الإحساس بأن التعليم خارج أولويات السياسات العامة.

6- التعليم بين العبء الاقتصادي والخصخصة غير المعلنة:

أشار نحو (40 - 45%) من المبجوثين إلى تحميل الأسر أعباء مالية متزايدة (رسوم غير رسمية، ومساهمات مجتمعية، وشراء كتب مصورة)؛ ما أخلّ بمبدأ مجانية التعليم، وفتح المجال لتحول تدريجي نحو التعليم الأهلي، وإعادة إنتاج اللامساواة التعليمية، أحد المبجوثين قال: "أصبح التعليم الحكومي غير مجاني، كأنه تعليم أهلي" (مدير مدرسة عمار بن ياسر، مقابلة شخصية، 11 ديسمبر، 2025)، وفي هذا السياق؛ لم يعد يُنظر إلى التعليم أداة للترقي الاجتماعي، بل كعبء اقتصادي يتّقل كاهل الأسرة الفقيرة.

7- السياسات المقترحة: أولويات عاجلة

بشأن الإجابة على سؤال: "ما أهم ثلاثة إجراءات أو سياسات يجب اتخاذها فوراً لتحسين جودة التعليم العام في مدينة تعز في ظل الظروف الحالية؟"، جاءت إجابات المبحوثين على النحو التالي:

1- انتظام صرف رواتب المعلمين وتحسين أوضاعهم المعيشية: احتل هذا الإجراء المستوى الأول بنسبة تكرار (90 %).

2- توفير الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية الأساسية: احتل هذا الإجراء المستوى الثاني بنسبة تكرار (85%).

3- فتح باب التوظيف وتأهيل المعلمين والمتطوعين: احتل هذا الإجراء المستوى الثالث بنسبة تكرار (75%).

وتمثل هذه السياسات أو الإجراءات الثلاث الحد الأدنى الواقعي لإيقاف التدهور، وتهيئة الأرضية لأي إصلاح تعليمي أوسع في مرحلة ما بعد النزاع.

ويمكن لنظرية الهيمنة الثقافية لأنطونيو جرامشي أن تفسر ما سبق؛ فهي ترى أن الصراع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي؛ بل يمتد إلى الجانب التعليمي والثقافي الذي يعد أهم أدوات تشكيل الوعي ومن ثم الهيمنة الثقافية، فعندما يشعر المبحوثون أن التعليم قطاع مستهدف؛ فإن ذلك مما يهدد قدرة المجتمع على الحفاظ على وعيه الجمعي.

ويمكن تفسيرها أيضاً في ضوء نظرية إعادة الإنتاج لبورديو وباسرون، فهي ترى أن التعليم قد يعيد إنتاج اللامساواة الاجتماعية والثقافية حين تصبح فرص التعليم الجيد مرتبطة بالقدرة المالية، فباستقطاب المعلمين ذوي الخبرة إلى المدارس الأهلية، وفرض رسوم إضافية في المدارس الحكومية؛ تتضاءل فرص الأسر الفقيرة في التعليم مقارنة بالأسر الميسورة.

رابعاً: النتائج العامة للدراسة:

في ضوء التحليل السابق؛ يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- تأثير النزاع في الطلاب:

- أدى النزاع المسلح إلى تدهور حاد في مؤشرات الحضور والانتظام الدراسي؛ إذ انخفض عدد الطلاب في بعض المديريات خلال ذروة الصراع (2015 - 2018) إلى نسبة بلغت (80%).
- ارتفعت نسب التسرب المدرسي، وخاصة في المناطق القريبة من خطوط التماس، ووصلت في بعض الحالات إلى (25%) أو أكثر.
- ظهر ضعف واضح في التحصيل العلمي؛ إذ عانى (40 - 60%) من الطلاب ضعفاً في المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والرياضيات.
- تسببت الصدمات النفسية الناتجة عن الحرب (فقدان الأهل، والنزوح، والقصف) في ظهور السلوكيات العدوانية، والانطواء، وواخوف بين الطلاب، ما أثر سلباً في تفاعلهم التعليمي.

2- تأثير النزاع في المعلمين:

- عانى المعلمون صدمات نفسية واجتماعية عميقة، انعكست على أدائهم المهني في ضعف التركيز الذهني، وسرعة الانفعال، وضعف التخطيط التدريسي.
- أدى انقطاع الرواتب وتآكل قيمتها إلى انخفاض الدافعية والالتزام الوظيفي، واضطرار كثير من المعلمين إلى العمل في مهن هامشية لتأمين لقمة العيش.
- تدهورت العلاقة التربوية بين المعلم والطالب، مع زيادة حالات العنف اللفظي والجسدي كتعبير عن الضغوط النفسية والاقتصادية.

3- تأثير النزاع في البنية التحتية:

- تعرضت نسبة كبيرة من المدارس للتدمير الكلي أو الجزئي، أو تم تحويلها إلى ثكنات عسكرية أو ملاجئ للنازحين.
- أدى الاكتظاظ الشديد (90 طالباً في الفصل) وتقليص الزمن التعليمي إلى تحويل العملية التعليمية إلى تلقين شكلي.

- شحّت التجهيزات المدرسية الأساسية، ووصل العجز في الكتب المدرسية إلى 100% في بعض المراحل؛ ما أضعف قدرة الطلاب على المتابعة والمراجعة.

4- تأثير الاعتماد على المعلمين البدلاء والمتطوعين:

- شكّل المعلمون المتطوعون نسبة تصل إلى (100%) في بعض المدارس، وهو ما أنقذ العملية التعليمية من الانهيار الكامل، لكنه أضعف الجودة.
- أغلب المتطوعين غير مؤهلين تربوياً، ما أدى إلى انتشار الأساليب التقليدية وضعف التحصيل الدراسي، وبخاصة في الصفوف الأولى.
- ظهرت ممارسات غير تربوية مثل: العقاب العشوائي، والإهانات اللفظية؛ ما أثر سلباً في البيئة النفسية للطلاب.

5- النظرة المستقبلية:

- تسود نظرة تشاؤمية قائمة لدى غالبية المبحوثين بنسبة 85 % تجاه مستقبل التعليم العام في تعز، فتوقعوا تدهوراً متسارعاً في جودة التعليم، نتيجة اقتراب (70-80%) من المعلمين من سن التقاعد، وتوقف التوظيف، وعزوف الشباب عن الالتحاق بمختلف التخصصات العلمية والأدبية في كلية التربية، لاسيما في ظل وجود أزمة ثقة عمياء وغياب رؤية استراتيجية واضحة لإعادة إعمار القطاع التعليمي.
- في مقابل ذلك؛ يبرز اتجاه تفاؤلي محدود ومشروط بتحسين الأوضاع المادية للمعلمين، وتوفير الكتاب المدرسي، وفتح باب التوظيف والتأهيل.

خامساً: توصيات الدراسة:

في ضوء ما سبق؛ يقترح البحث بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة قطاع التعليم العام في مدينة تعز على الصمود والتعافي، وتحويل التحديات الناتجة عن النزاع المسلح إلى فرص لإعادة بناء نظام تعليمي أكثر كفاءة واستدامة، على النحو التالي:

1. تحسين أوضاع المعلمين، بالقيام بـ:

- استئناف صرف الرواتب بانتظام، وتحسين قيمتها بما يتناسب مع غلاء المعيشة،

وبما يوفر للمعلم مقومات الحياة الكريمة والمستقرة.

- توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للمعلمين المتضررين من الصدمات النفسية.
- إعادة تفعيل نظام الحوافز والترقيات لتعزيز الدافعية المهنية.

2. إعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية:

- إعادة بناء المدارس المتضررة وتأهيل المرافق التعليمية (الفصول، المعامل، المكتبات).
- توفير التجهيزات والوسائل التعليمية الضرورية، مع أولوية توفير الكتاب المدرسي مجاناً.
- تطبيق معايير السلامة والأمان في المباني المدرسية؛ لاستعادة دور المدرسة بوصفها فضاءً آمناً.

3. تعزيز جودة العملية التعليمية:

- تصميم برامج تدريبية مكثفة ومنهجية للمعلمين النظاميين والمتطوعين، تركز على استراتيجيات التعليم النشط، وإدارة الصف.
- تقليل الكثافة الطلابية في الفصول، واستعادة الزمن التعليمي الفعّال.
- دمج الدعم النفسي ضمن المناهج والأنشطة المدرسية؛ لمساعدة الطلاب في تجاوز الصدمات النفسية.

4. إصلاح النظام الإداري والتخطيط الاستراتيجي:

- وضع خطة وطنية عاجلة لإعادة إعمار التعليم في المناطق المتضررة، بمشاركة حكومية ومجتمعية ودولية.
- تمكين الإدارات المدرسية بتوفير الميزانيات التشغيلية والصيانة الدورية.
- فتح باب التوظيف المؤقت، والاستفادة من الكوادر المتطوعة المؤهلة، ودمجها في نظام وظيفي مستقر.
- تحفيز الطلاب الجامعيين إلى الالتحاق بكلية التربية بأقسامها المختلفة، وتطوير برامج الكلية بما يضمن تخريج معلمين مؤهلين، لاسيما في تخصصات: الرياضيات، واللغة العربية، والأحياء، والفيزياء، والجغرافيا، والتاريخ، والتربية الإسلامية، وذلك لسد العجز القائم في الكادر التعليمي.

5. تعزيز الشراكات المحلية والدولية:

- التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية؛ لتوفير الدعم اللازم لإعادة تأهيل القطاع التعليمي.

6. مقترحات بحثية وأكاديمية:

- إجراء دراسات دورية لرصد تطور جودة التعليم بعد النزاع.
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية؛ لتوثيق الأضرار والخسائر في قطاع التعليم، بما يسهل التخطيط المستقبلي.
- تقييم أثر التدخلات بشكل مستمر؛ لضمان فعاليتها وتعديلها وفقاً للمتغيرات الميدانية.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- تشيرتون، ميل، وبراون، آن. (2012). علم الاجتماع: النظرية والمنهج (ترجمة هناء الجوهري). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- حمداوي، جميل. (2019). سوسيولوجية التربية. عمان - الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
- علي أحمد، حمدي. (1995). مقدمة في علم اجتماع التربية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- غنيم، رشاد، وآخرون. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الدراسات المنشورة في مجلات محكمة:

- رحيمة، نغم سعدون. (2017). تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الآداب - جامعة الكوفة، (57).
- سليمان، سميرة عبد القادر. (2020). الآثار السلبية للحروب والنزاعات وانعكاسها على جودة التعليم. مجلة علوم التربية، الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس، (4).
- الصلوي، ياسر حسن. (2022). الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن،

- وتأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز - فرع التربة، (26).
- العزيزي، محمود عبده حسن محمد، ومريط، بكيل عبد الله مقبل سنان. (2018). أثر الحروب والصراعات المسلحة على التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الأساسية بأمانة العاصمة من وجهة نظر المعلمين. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(17).
- علي، راما عبد الكريم. (2022). التعليم في أوقات الأزمات: تأثير الحرب على سورية وجائحة كورونا في التعليم ما قبل الجامعي في سورية (2011-2021). مجلة جامعة البعث للأبحاث العلمية، 44(10).

أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

- آلاء عبد الله أبو العزم، الرضا الوظيفي لدى المعلم البديل في المدارس الأساسية في جنوب الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل - فلسطين، يناير 2024.

وثائق وتقارير صادرة عن جهات رسمية ومنظمات مجتمع مدني:

- الجهاز المركزي للإحصاء - فرع تعز، آثار الحرب والحصار على محافظة تعز: دراسة تقييمية للوحدات الإدارية والاقتصادية في المحافظة (2015-2020)، تعز، ديسمبر 2021.
- خارج أسوار المدارس: تداعيات الحرب وآثارها على التعليم في اليمن، مركز الدراسات والاعلام التربوي، اليمن، ديسمبر 2015.
- قانون رقم (45) لسنة 1992 بشأن القانون العام للتربية والتعليم، الجريدة الرسمية، صنعاء، ديسمبر 1992.

مقابلات شخصية :

- العلمي، عادل، مدير إدارة مكتب التربية بمديرية المظفر، وآخرون، مقابلات شخصية، 2025م.

تقارير وأبحاث منشورة على الانترنت:

- الإضراب يوقف التعليم بمناطق يمنية خاضعة للشرعية، تقرير، صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 30 ديسمبر 2024، رابط: <https://h7.cl/1jXOV>
- Alexander Kochenburger، تعافي قطاع التعليم في اليمن من الاستهداف، مركز

صنعاء للدراسات، تاريخ النشر: 27 مارس 2025، رابط:

<https://h7.cl/1f6GI>

– الأمم المتحدة. ثمن النزاع في اليمن على المدى الطويل، تاريخ النشر: 2022، رابط:

[-https://h7.cl/1f7U](https://h7.cl/1f7U)

– الأور متوسطي لحقوق الإنسان، اليمن.. حصار مدينة تعز عقاب جماعي ضد المدنيين

وعلى جماعة الحوثي إنهاء فوراً، رابط: <https://h7.cl/1jXVm>

– تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة،

تسليط الضوء على النزوح الداخلي، رابط: <https://h7.cl/1f7M9>

– فخر العزب، التعليم في تعز.. عبث ممنهج وشركاء تشاطروا تدميره (تقرير)، تاريخ النشر:

20 يوليو 2017، رابط:

<https://almawqeapost.net/reports/21525>

– قوات الحوثيين تستخدم القوة المميتة ضد متظاهرين، موقع منظمة هيومن رايتس ووتش،

رابط:

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/07/267829>

– مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ، Hritc ، تقرير حقوقي يوثق نحو 31 ألف

انتهاك خلال 2600 يوم من حصار تعز، تاريخ النشر: مارس 2025،

رابط: <https://hritc.co/25032>